



PROVISIONAL

A/PV.2313

11 December 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة والثلاثمائة بعد الالفين
المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ١١ من كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٤
الساعة ١٠ / ٣٠

(نيبال)

السيد يوياد اياي

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— مواصلة نظر البند "٢٠" من جدول الاعمال تقرير دور الامم المتحدة في صيانة وتدعيم
السلم والامن الدوليين وانماء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولي
في العلاقات بين الدول .

أ (مشروع القرار A/L.748 and Corr.1 and Add.1-4 .

ب (مشروع القرار A/L.749 and Corr.1 .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع
نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون الممثلين . رات :

Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذا ، المهمة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

74-70461/A

مواصلة نظر البند ٢٠ من جدول الاعمال

تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانما
التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولي فـ
العلاقات بين الدول

أ (مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : الأرجنتين ، الأردن ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، بوروندي ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، الصومال ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فولتا العليا ، قبرص ، كوستاريكا ، الكونغو ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا ، اليونان . (A/L.748 and Corr.1 and Add.1-4)

ب (مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، ايطاليا ، سنغافورة ، السويد ، غانا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان (A/L.749 and Corr.1)

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : قبل أن اعطي الكلمة لأول المتحدثين على القائمة ، اود أن اقترح أن تقفل قائمة المتحدثين في المناقشة الخاصة بالبند ٢٠ صباح اليوم في الساعة ١١ / ٣٠ .
اذن تقرر ذلك

السيد اشتال (اليمن الديمقراطية) (الكلمة بالانجليزية) : يجب بعضنا أن يضطلع بدور الوصاية على الآخرين في الجمعية العامة ؛ ويحاول البعض الآخر الظهور بمظهر دعاة الحق والعدل ، مدعين أنهم صناع سلام موضوعيين ؛ وهناك البعض الذين يدعون لأنفسهم حكمة مستندين الى ما لهم من قوة . والحقيقة البسيطة هي أننا كنا سياسيون ، يدعم كل منا المصالح القومية لبلاده ويمعزز السلم والتعاون الدوليين . فاننا نرتبط كل منا ببلاده فيما يتعلق بتعدد سياساتنا الخارجية . وهذا هو السبب الذي من أجله أن وفد بلادى لم تشردهشته أن قامت الولايات المتحدة

وبعض بلدان غرب أوروبا بتناول البند قيد البحث بشيء من الانزعاج ، ان لم يكن برارة . فبالنسبة لهم لم تعد الجمعية العامة ساحة سياسية يحصلون فيها على الغالبية الواضحة تأييدا لقراراتهم . واكتشفت هذه الدول فجأة أن اسلوب التصويت الخاص بالدول الأعضاء فيه خطأ . وفي الوقت الذي لا تعطى فيه هذه الدول تأييدا للجاء القانوني الا بطرف اللسان ، فانها توهي بأن عددا من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة اثناء دورتها الحالية غير سليمة .

وفي مناسبات عديدة في الماضي اقترحت هذه الدول أن تحد الجمعية من ضياع الوقت الذي لا مبرر له ، بل واقترحت هذه الدول ان ترشد الأساليب والكلمات حتى نتجنب التكرار الممجوج . غير أننا في الاسبوع الماضي ، في سيناريو جيد الحكمة وجهت هذه الدول نقدا لقرار اتخذته الجمعية العامة يرمي الى تجنب التكرار الممجوج . وفي مناسبات عدة أعريت عن عدم قبولها الكلمات التي لا مبرر لها والمهجوم العام ، غير أنها في العام الماضي استهجننا الافتقار الى المناقشات في هذه الدورة وبدلاً من ذلك دخلت هذه الدول في جدل استفزازي . وعندما كانت هذه الدول تحصل على أغلبية واضحة وراءها فانها كانت ترفع لواء مبدأ سيادة الدول واحترمت أساليب التصوت غير اننا في الاسبوع الماضي نجد أن السفير اسكالي تشكك في المادة الثانية الفقرة الاولى من الميثاق التي تعلن أن "المنظمة تستند الى مبدأ المساواة في السيادة لكافة الدول الأعضاء" .

وعندما نجد أن أغلبية ساحقة للجمعية العامة أوصت الى مجلس الأمن بطرد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فان ذلك القرار اعتبر غيباً للأقلية ولعدة سنوات نجد أن الولايات المتحدة رفضت استعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة ولكنها في الاسبوع الماضي كانت هذه الولايات المتحدة تندم الى الاجراء الذي اتخذ ضد جنوب افريقيا . وعندما قام الاتحاد السوفياتي بالاعتراض على القرارات في مجلس الامن لقد كان ذلك اساءة استخدام لقوة الفيتو ، ولكن عندما صدر هناك فيتو ثلاثي للاحتفاظ بعضوية جنوب افريقيا في الامم المتحدة فان ذلك كان عملاً مسؤولاً . وعلى مر السنوات نجد أن الجمعية العامة أصدرت مئات القرارات وكانت الولايات المتحدة تحصل على الأغلبية الضخمة ، ولكن فعاليتها لم يكن يتم الشك فيها رغم ان الأقلية كانت تعارضها . ولكن قرارات اليوم التي تعكس بدرجة كبيرة الارادة العالمية للأمم المتحدة تعتبر أقل فعاليتها من وجهة نظر هذه الدول . ان غالبية السنوات السابقة كانت طيبة لان الولايات المتحدة كانت تؤيدها ، ولكن غالبية اليوم يصفها السفير سكالي بالطغيان .

الا يثور غضنا بهذه المعايير المزدوجة التي تتحدث عنها هذه الدول وفي عام ١٩٤٧ عندما تناولت الجمعية العامة مسألة فلسطين مارست حكومة الولايات المتحدة ضغطاً هائلاً على عدد من الدول للتصويت من أجل تقسيم فلسطين . والقي كلمة في ذلك الوقت في الجمعية العامة السيد كاميل شامعون مندوب لبنان قال فيها :

" انني اتصور الضغوط والمناورات التي تعرض لها احساسكم بالعدالة والسمعة والديمقراطية أثناء الساعات الستة والثلاثين الماضية . واتصور أيضا كيف أنكم قوتم كل تلك المحاولات بغية الضغط على الأساليب الديمقراطية لمنظمتنا. اصدقائي تذكروا هذه الأساليب الديمقراطية للحرية التي تعتبر مقدمة لكل وفد من وفودنا . اذا كان علينا أن نتغلب من ذلك لنعطى المكانة للنظام الليبرالي للضغط على كل وفد من الوفود في الفنادق وفي الأسرة وفي الغرف الملحقة وفي الدواليز لكي نفرض عليهم أن يصوتوا فينبغي أن تفكروا عسما سيكون عليه حال منظمتنا في المستقبل . "

لقد استخدمت تكتيكات غير اخلاقية عندما صوتت الجمعية العامة على مسألة فلسطين بمسألة سبعة وعشرين عاما ، هل من خطأ اغلبية الدول أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في أقلية منعزلة؟ لا يمكن أن نهني أنفسنا على أن هذه الجمعية العامة قد اصبحت اكثر ديمقراطية وان اعضائها اقل قبولاً للضغط ولوى الذراع؟ اذا كان هناك شيء خطأ ، وان هذا ليس عيب المنامة أو عيب الميثاق أو عيب النظام الداخلي ولكن العيب هو عيب الدول الأعضاء التي تقاوم التغيير والعدالة. بيد وأن هناك عاملين قد حفزا مجموعة البيانات التي أدلت بها الولايات المتحدة وبعض دول غرب اوربا فيما يتعلق بالامم المتحدة اليوم ، العامل الاول وهو نتيجة الدورة الخاصة السادسة وما يرمي اليه من تغيير في علاقات القوى الاقتصادية بين العالم الثالث والبلدان المتقدمة . والعامل الثاني وهو الجانب السياسي وهو يتعلق بتصفية الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري خاصة في فلسطين وفي جنوب افريقيا . هذان العاملان يعتبران جانبي علة واحدة فانهما يشلان نقاط صراع بين القوة المستعمرة في الماضي والشعوب المستعمرة . ان جذورها تضرب في الماضي بعمق عندما كانت الدول الاستعمارية تتلاعب بمصائر افريقيا وآسيا .

وبقوة السلاح نجد ان الشعوب المستعمرة اغتصبت أراضيها واستغلت مواردها الطبيعية . واليوم اصبحت الكثير من ذلك في طي الماضي ، واصبحت هناك ذكريات عن الفطائح والنهب في الماضي . ان الظلم الذي تعرض له شعب فلسطين وحرمانه من حقه في تقرير المصير امر معروف . وشعب بأكمله في جنوب افريقيا قد اصبحت منبوذا في ارضه . وهناك علاقة غير عادلة في التجارة

والتبادلات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وهناك دعوة متسعة بين الأغنياء والفقراء وهذا ما يتسم به النظام الدولي .

هذه مشكلات حقيقية وليست خيالية ، لقد نوقشت في الجمعية العامة واتخذت قرارات بشأنها . لماذا تشور الدهشة حينئذ على أن هناك وجهات نظر متعارضة . قبل كل شيء فكل منا ينظر الى هذه المشكلات من زاوية مختلفة . ما هو السبيل الآخر الذي يمكننا أن نلجأ اليه بدلا من أن نصوت على القرارات عندما يكون الحل الوسط يعتبر غير عادلا او ظلما وعندما نجد أن هناك الملايين من الشعوب تعاني من الحرمان .

اننا ندرك حدود قراراتنا ونعرف أنها استشارية بطابعها ولكننا ندرك أيضا انها تحمّل معها الوزن الخلقى والمعنوى للمجتمع الدولي . واننا لسنا على اقتناع بأنه حتى في الولايات المتحدة نجد أن تأييد المثل العليا للأمم المتحدة ينتهي . صحيح أن المتظاهرين الصهاينة قاموا بحرق علم الامم المتحدة عندما قررت الجمعية العامة ان تدعو منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة مسألة فلسطين . ولكن هل هذا يعثل كل الشعب الامريكي ؟ ام انه يشل قطاعا بسيطا ؟ وعلى المستوى الرسمي نجد أن الصهاينة قد مارسوا نفوذهم على الحكومات ففي يوهانني نجد ان الرئيس ترومان قد شكّا من الضغط الصهيوني في عام ١٩٤٧ بالكلمات الآتية :

" ان الحقائق هو أنه لم يكن هناك فحسب ضغوط حول الأمم المتحدة ولكن الحقيقة هي أن البيت الابيض أيضا يتعرض للعقبة مستمرة . ولا أعتقد أنني قد تعرضت لضغط ودعاية ضد البيت الابيض كما حدث في الوقت الحالي فبعض القادة المتطرفين الصهاينة كانوا يومئذ ينادون أن نضف على الدول ذات السيادة ليحصلون على تصويت في صالحهم في الجمعية العامة " .

يبدو أن هناك رأيين في العام : فهناك وسائل الاعلام المتحيزة في العالم الغربي وهناك صوت شعوب العالم . ان الامم المتحدة تشتق قوتها المعنوية من شعوب العالم . ليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه الاغلبية الميكانيكية او العددية ، انها بالفعل تعبّر امانة لهذه الجمعية حين نقول أن الوفود تشترك في تقديم القرارات دون اى اقتناع ، وانهم يصوتون بلا . لقد رأينا أن الوفود تعطي اصواتها مختلفة بشأن مسألة كمبوديا وكوريا . وهناك بالفعل أغلبية وأقلية بشأن قضايا محددة ، فعلى سبيل المثال أغلبية الاعضاء كانت تصوت دائما ضد الاحتلال الاجنبي وضد الفصل العنصرى وضد الاستعمار ، ويقامها بذلك فانها ترفع لواء مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

ان المشكلة ليست ميكانيكية ولكنها صراع حقيقي للمصالح يمكن ان يحل على افضل وجه عندما يرفع الفبن الذى تتعرض له الدول النامية وعندما تؤخذ في الاعتبار امانيتها الاقتصادية والسياسية ، من جانب ما يطلق عليه الاقلية . وكما قال السيد رئيس الجزائر هوارى بومدين :

” بالنسبة للبلدان المتقدمة فالمسألة تتمثل فيما اذا كانت قد فهمت أن مستقبلها

لا يمكن أن ينفصل عن مستقبل العالم الثالث ، وان كانوا قد تفهموا ذلك فان الامر يرجح لهم في أن يتحملوا مسؤولية أن هذا الوعي ينطبق عليهم ” .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان النقاش عن تعزيز دور الامم المتحدة تحول بطريقة لم تكن منتظرة على الاطلاق الى نقد لاذع للجمعية العامة واعتراض صارخ متحيّز للاغلبية في هذه الجمعية العامة . ولقد تتابعت وفود معظم البلاد الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى وجمهورية المانيا الفيدرالية فوق هذه المنصة وفقا لخطة موضوعة ومحددة سلفا ، لكي يصبوا علينا اشد الاتهامات غريبة ويوجهون لنا تحذيرات مضحكة . ولا شك أن الأمر يتعلق هنا بعملية دعائية لانود حتى مجرد التساؤل عن حوافرها . وما كنا لندخل في خضم هذا الجدل لولا انه يمس هوية بلادنا وهماية هذه المنظمة .

فبعض الحقائق يجب أن نقولها أو نذكر بها . وسنقولها ان بحزم ولكن دون عنف ان عدونا ليس الرد على هذه المعركة التي شنت ضدها ، ولكن توضيح الحقائق وتصحيحها ، تلك الحقائق التي شوعت ، وأن نصوب الاحكام التي قد يكون اسئ استغلالها .

وقد يكون من المهم أن نوضح أولاً أن البلاد التي نراها اليوم ثائرة ضد قاعدة الاغلبية هي نفسها التي كانت تشكل بالامس الاغلبية . والتي كان مسلكها في ذلك الوقت يشكل اهم نظام يمكن الرجوع اليه لتقييم وتقدير الاغلبية الحالية . وهذه البلاد كان لها الى جانب ذلك ميزة اخرى هي اشتراكها في اعداد ميثاقنا والنظام الداخلي لمنظمتنا وقد استطاعت بهذه الطريقة ان تعبر عن ارائها في تحديد المبادئ والقواعد التي كان عليها أن تحدد وتتحكم في سير العمل بمنظمتنا . وهذا الامر لا ينطبق علينا نحن الذين جئنا بعد ذلك لتنضم الى المجتمع الدولي ، واضطررنا لان نقبل نظاما دوليا وقانونا دولية وتقاليد دولية وضمت خارج نطاقتنا ، بل انها احيانا تنافي مصالحنا نفسها .

وهكذا ، فاذا كان نقادنا يشيرون اليوم ضد هذه القواعد نفسها التي تتحكم في اعمالنا داخل هذه الجمعية ، فعليهم أن يتذكروا انهم هم الذين وضعوا هذه القواعد نفسها . واذا كانوا يعترضون على استخدامنا لهذه القواعد فعليهم الا ينسوا ان الدروس التي يودون أن يلقوها علينا اليوم ، لها قيمة أقل بكثير من ذلك المثل الذي ضربوه لنا في الماضي .

ومن بين المبادئ الاساسية للميثاق ، انه داخل الجمعية العامة ، فان جميع الدول سواسية ، وقد تبدو هذه المساواة ، مضحكة او غير معقولة ، حيثما نضع على قدم المساواة دولة عظمى مع آخر الدول نموا واقلها ، ولكنها هي اساس الاحكام التي تحدد القانون الدولي . واذا تمسكنا بها فمن الصعب أن نفهم عندئذ لماذا يلومنا البعض على ذلك ؟ ولكن هذا النقد الذي وجهه اليها في مجال اتخاذ القرارات يعتمد اساسا على الحجم والثروة والقوة وقولهم بانها يجب ان تدخل بل وان تلعب ايضا دورا حاسما .

ومن الصعب علينا أكثر وأكثر أن نقبل الاعتراضات التي اثارها اتخاذ القرارات بالأغلبية . ولقد قيل لنا ان مثل هذه القرارات ، غير معقولة ومجحفة ومتحيزة ولا يمكن تنفيذها لانها لم تأخذ في الاعتبار رأى الاقلية . اننا لسنا برلمانا وحسب كلام من يتهمونا ، فان الأغلبية تستغل سلطتها عندما تتخذ مثل هذه القرارات . والمدحش في الأمر ، انه كلما زادت الأغلبية ، كلما ثارت الأقلية على سلطتها ، كما حدث في الأمثلة التي عرضت علينا ، والتي سنتحدث عنها بعد وهلة . وفي الوقت الحاضر ، فاني أود أولا ان اعود الى الماضي واستمد منه بعض الامثلة . ان قرار تقسيم فلسطين هو بلا غرو احد القرارات الهامة من بين اكثر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ايلاما . ومع ذلك ، فقد وجدت أغلبية وافقت عليها ، وبالرغم من اعتراض اقلية واسعة تذرت بحجج قيمة . كذلك فان قرار تدخل الأمم المتحدة في كوريا كان ايضا قرارا اتخذته اغلبية الجمعية العامة ضد رأى اقلية لا يستهان بها ، كانت تؤمن بعدالة موقفها . كما ان استغلال قاعدة الأغلبية هو الذي ادى الى تأجيل ، بلغ أكثر من ٢٠ عاما ، لدخول جمهورية الصين الشعبية الى منظمة الأمم المتحدة ، بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الأقلية المتزايدة عاما بعد عام ؟ لماذا ان هؤلاء الذين اجبروا الجمعية العامة على اتخاذ هذه القرارات هم الذين يأتون اليوم للاعتراض على حق الأغلبية هذا الحق الذي يعطيه لها الميثاق ، والذي تستغله بطريقة عادلة للغاية .

قيل لنا أننا طردنا بطريقة غير شرعية جنوب افريقيا من منظمة الأمم المتحدة . هذا خطأ ، هؤلاء الذين يصرون على هذه التهمة عليهم أن يفهموا قبل غيرهم ان هذا خطأ . فجنوب افريقيا لا يزال عضوا في هذه المنظمة ، ولكن وفدها الذي رفضت اوراق اعتماده وسيرفض ايضا اذا جاء مرة اخرى . فلقد رفض اشتراكه في اعمالنا . ان الامر لا يتعلق بمجرد فرق بين وضع وآخر ، وكنا نأمل أن يفهم هذا زملاؤنا من الأقلية والا يستغلوا هذا التفسير الذي يشوه قرار الجمعية العامة . ان طرد جنوب افريقيا هو أمر من شؤون مجلس الأمن ، ولقد عهدت الجمعية العامة بذلك الى مجلس الأمن . ان "الفيتو" او الثلاثة اصوات فيتو التي اعترضت على ذلك تحدث العالم ، ولكننا اليوم نرى ان هؤلاء الذين صوتوا في الماضي باستغلال حق "الفيتو" هم الذين يلومون اليوم الأغلبية .

ويتهمونها بالتحدى . ان قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بجنوب افريقيا ليس فقط شرعيا ، بل انه يعبر ايضا عن رغبة الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ؛ ان اللوم الوحيد الذى يمكن ان يسجل بهذا الشأن هو ان هذا الأمر لم يحترم السابقة التي وضعت خلال الدورات الماضية . وسنعمل بشكل يجعلنا نتحاشى مثل هذا اللوم في الأعوام القادمة .

ان النقاش الذى دار عن فلسطين قدم لا صدقائنا من الاقلية اسبابا جديدة لعدم الرضا . ويمكنهم الا يكونوا موافقون على القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بأن يكون لكل وفد الحق فى التحدث مرة واحدة خلال النقاش ، ولكن من سوء النية القول بأن هذا قرار مضاد لقواعد الجمعية العامة ونظامها الداخلي . وبلاضافة الى ذلك ، فان تفسير هذا المسلك ، الذى يفسر بأنه حرمان لوفد معين من حق الكلام ، يعتبر اجحاف ولا يمكن قبوله اطلاقا . ذلك لان الوفد الذى يودون الحديث عنه قد دل فى مسلكه على احتقار واستهانة بهذه الجمعية ورغبة فى تشويه وبليلة اعمالها ، وتقديسها كضحية لمناورات الاغلبية .

نحن نوافق هؤلاء الذين يودون أن تصبح الجمعية التعبير الصادق عن رأى المجموع — وأن لا تؤخذ قراراتها الا بعد جهود للتوفيق بين كل الاتجاهات التي تظهر فيها . وبالرغم من ان القاعدة هنا ليست قاعدة الاجماع — الا ان هذا شيء يخرج عن ارادتنا لأننا لم نتخذ هذا القرار بانفسنا — ومع ذلك فنحن نؤمن بضرورة محاولة التعبير فى قراراتنا عن انضمام عدد كبير لها ورأى شامل حولها . وهذا يتطلب ، بلا شك ، حوارا مفتوحا صادقا بين الاغلبية والأقلية . الا ان هذا على اية حال يجب الا يؤدى الى ديكتاتورية الاقلية ، التي تتمسك بجمودها فى اعتراضاتها وتسيء بذلك الى كل محاولة للحصول على اجماع فى رأى .

ان ما حدث خلال الدورة السادسة الاستثنائية يقدم لنا مثلاً يستحق التفكير ، فلأول مرة خلال هذه الدورة رأينا الأغلبية والأقلية تحاول أن تتناقش بصراحة في مشاكلها ، وأن تفهم صعوباتها المتبادلة ، وتسعدنا هذه السابقة التي تمت على هذا الشكل ، ولكن ما كان يمكننا أن نأمل فيه أن خلافاتنا واختلافاتنا ستتلاشي خلال بضعة أسابيع فقط ، الا أنه اذا كان اتفاقنا أمر لم نستطع توسيعه الى أكثر من ذلك ، فهل من الانصاف وهل من المعقول أن نلقي مسؤولية ذلك على عاتق ممثلي الأغلبية دون سواهم ؟ ، ان التمسك والعناد واصرار الأقلية له دخل كبير في ذلك ، ونحن نعتقد على العكس من النتائج المفزعة التي يستخلصها منها الممثلون الغربيون ، أننا سلكنا جميعاً معاً الطريق الوحيد الذي يمكن أن يفي ويحقق آمالنا .

ان الأغلبية العددية التي نتمسك بها لها قيمة محدودة ، ونحن نعترف بذلك ، وان هذه الأغلبية تستند في قوتها على قواعد لم تضعها بنفسها ، ولذلك فمن الخطأ والاحجاف ان تلام على أنها تستفيد منها . وكون هذه الأغلبية تتشكل من أصغر البلاد وأقلها سكاناً وأقلها قوة ، فان هذا لا ينال من سلطتها المعنوية ، بل بالعكس من ذلك تكمن هذه السلطة المعنوية لأن القوة لا تتمغنح اطلاقاً عن الحكمة . لقد حاول البعض أن ينعت غالبيتنا بأنها ميكانيكية للتقليل من قيمتها والتقليل من ثقلها في نازل العالم ، ولكن مثل هذا القول ليس جديداً في تاريخ هذه المنظمة . وليس من لي زملائي من الأقلية أن أسألهم عما اذا كانت أغلبيتنا تبدولهم آلية لأن معارضتهم لها آلية وغير منطقية ؟

ان مثل الولايات المتحدة الذي يعرف مدى صداقتي له شخصياً ، تكلم بتحذيرنا ضد تخلي الشعب الأمريكي والكونغرس الأمريكي تدريجياً عن منظماتنا ، وانني أوقن تماماً بأنه صادق في حديثه عندما يعبر عن أسفه لهذا التباعد المتزايد لبلده بالنسبة لمنظمة كانت قد وضعت فيها كل ثقته وآمالها ، وأرجو ألا يسيئه مني اذا قلت له أن منظمة الأمم المتحدة ليست هي التي خيبت أمل الرأي الأمريكي ، بل الصورة المشوهة التي تقدمها عنها هيئات الاعلام الأمريكية ، ولا شك أنه يعرف تماماً أن الصدى الذي يصل الرأي الأمريكي عن أعمالنا يختلف تماماً عما يدور في محفلنا هنا ، ففي ضوء مثل هذا الاعلام فانه يكون من الصعب علينا فعلاً أن نطلب من الشعب الأمريكي أن يؤيد منظمة الأمم المتحدة .

ولكننا لا يمكننا أن نقبل أن يقوم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيره من ممثلي الأقلية الأوروبية بتبني الحقائق المشوهة التي ترددها صحافة متحيزة غير أمينة بدلا من أن يقدموا لمواطنيهم العناصر الكفيلة بتعريفهم بمنظمتنا وتطور الوضع الدولي .

وهذا يسمح لي أن أعود إلى الموضوع الرئيسي في نقاشنا ألا وهو تعزيز دور منظمتنا ، ان الشرط الأول لهذا التعزيز هو بلا شك ايماننا التام بمهمة منظمتنا ، فان اللوم الذي نوجهه —————
 لزملائنا من الأقلية هو قولهم بأنهم لا يؤمنون بهذه المهمة الا اذا كانت تخدم مصالحهم ، فبمجرد فقدانهم لسيطرتهم على المنظمة ، فانها لم تعد تمثل في نظرهم الوسيلة التي لا يمكن الاستغناء عنها للتفاهم بين الشعوب ، ومن هنا فهم يتحدون قراراتها ويرفضون التزاماتها .

ان العالم حدث فيه تغيرات عميقة منذ انشاء منظمة الأمم المتحدة ، وبعض هذه التغيرات بل أهمها جاءت بفضل هذه المنظمة نفسها ، وتعتبر من مفاخرها ، ان العالم تغير أيضا لأنه حقق تطلعات الشعوب في الاستقلال والحرية والكرامة ، وحقق مثلا أعلا ظل قائما داخل الديانات والفلسفات والحضارات طويلا ، يجب أن نقبل هذه التغيرات ، وليس علينا أن نرضخ لها ككارثة لا يمكن مقاومتها ، ومحاولة التقليل من نتائجها والتحكم فيها ، بل يجب أن نسير مع التاريخ دون أسف على ماضي قد انتهى وان نترك كل امكانيات المستقبل مفتوحة الآفاق .

هذا هو الشرط الثاني الذي يجب أن تملأه منظمنا إذا أرادت أن تحتفظ بهيمتها على العالم الحقيقي وأن تلعب فيه الدور الهام الذي يجب أن تقوم به . ان منظمة عام ١٩٤٥ لا يمكن أن تسيطر على عالم اليوم . فان التوازن الحساس والحلول الوسطى ، التي قامت عليها لم تعد لها أى معنى اليوم في هذا العالم المتغير الحيوى وهو عالمنا ، فان أى منظمة جامدة مآلها الفناء . فحياتها ، وقوتها ، ونفعها انما ترتبط بتكيفها السريع الذكي مع التغيرات التي تحدث في المجتمع الدولي سواء في فلسفته أو كياناته .

ولا ريب في أن هذا التكيف ، الذى يرتبط بكيان المنظمة وأساليب عملها يجب أن يتناول أولا سير أعمال المنظمة وإدارتها والموظفين الذين يعملون فيها . فمن الأهمية بمكان أن يكون مفهومنا لنا أن تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة يتطلب من الموظفين المسؤولين عن تسيير أعمالها والذين يقومون بتأدية مهامهم ، أن يتفانوا في هذه المهمة العالمية ، والرسالة العالمية الطقاة على عاتقهم ، وأن يتفهموا بطريقة ممتازة الاتجاهات التي يروها داخل مجتمعنا وأن يدركوها في وقتها ويتكهنوا بها ويعدون أنفسهم لها ، فان فهمهم الفعلي لمسؤوليتهم يجب أن يدفعهم لا الى عرقلة هذا التكيف أو تأخيرها ، بل الى تشجيعه وسبقه لكي تتمشى هذه المنظمة مع متطلبات العالم الحديث ، واننا نعرف تماما أن هذا هو عين مفهومهم لرسالتهم في خدمة المجتمع الدولي ولذلك فنحن واثقون تماما من تفانيهم واشتراكهم الكامل في كل جهد بناء لتعزيز دور المنظمة .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : بعد الأحداث التي دارت فـي الأسابيع الأخيرة ، وخاصة التصريحات الصارمة التي استمعنا اليها من بعض الوفود ، مثل وفـد الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، والمانيا الفيدرالية وغيرها عن النقطة التي نبشها هنا وغيرها من النقاط التي تناقش في اللجان ، يجب أن نفهم أن المنظمة تمر بأزمة خطيرة منذ بضعة سنوات . ولكن تطور الظروف في العالم وما يتطلبه من تفكير عميق يجعل من الصعب أن نحدد هذه الأزمة وأن ندرس أسبابها ونتائجها . ولذلك فمن النافع لنا أن نحلل هذه الأزمة وأن نأمل الا يؤدي بنا هذا التحليل لا الى المواجهة لأنها لا تحل شيئا بل يؤدي بنا الى فهم أفضل لموقف بعضنا البعض لأن هذا هو الشرط الأساسي لتلاقي وجهات النظر .

ونكتفي بأن نسمي هذه الأزمة بـلبلة تحتاج المنظمة ونحاول التغلب عليها دون أن نشير

ملاحظاته في كلا الاتجاهين . ومن المؤسف أن البعض قد ندد بها في ذلك الوقت بالذات الذي ثارت فيه مشاكل داخلية بسبب الدفاع عن المصالح الخاصة والانتهازية . ان هذه الأزمة سببها تطور العالم وليس بالصورة التي توقعها البعض بل نتيجة لوصول بعض الشعوب الى الاستقلال ورغبتها في تعزيز استقلالها والاشترك بطريقة فعالة في الحياة الدولية وأن ترى المجتمع الدولي يعبر عن احتياجاتها وآمالها . وهذه المجموعة من المطالبات قد تحدث خلال السنين حتى وصلت أخيرا الى تعبير أكثر نظاما وطموحا بسبب المعارضة التي يصر عليها هؤلاء الذين يتمسكون بموقف جامد دون أية تنازلات . ومن الطبيعي أن يتعدى نشاط العالم الثالث حدود الميثاق ليلهدم ، ولكن ليوسع من مفهوم العالم الجديد الذي يعتمد على الاعتراف بالقوى الموجودة والاختيار الحكيم لطرق التعاون والتسامح المتبادل .

ان ميثاق سان فرانسيسكو الذي يرجع الى جيل مضى ظل يعتبر طويلا الوثيقة الوحيدة القائمة بمبادئها واجراءاتها . ونحن لانود أن نتناقش في الموافقة العالمية على مبادئ وأهداف هذا الميثاق ، ولكن على الروح التي يجب أن يفسر طبقا لها . فبعد سان فرانسيسكو مباشرة ، رأينا مجموعة الحلفاء وتأثيرها أمكن قبوله في ذلك الوقت لأنه ارتبط بالقضاء على جميع بقايا النازية والفاشية . ان الروح التي سادت في سان فرانسيسكو قامت على الدفاع النافع والقضاء على المواجهة المرتقبة التي كان ولا بد من التحكم فيها باجراءات واعية صارمة . ولكن حيث أن المنظمة قد أصبحت أكثر عالمية مما مضى وتعددت وتنوعت المصالح والأهداف وتحدثت الأولويات على أساس الأغلبية الدولية ، ان خطر المواجهة الذي تحدث عنه قلت حدته ، ولكنها للأسف انتقلت الى ميادين أخرى لم يكن هناك داع لانتقالها اليها ، مما أدى الى ازدياد حدة أزمة الأمم المتحدة . ولقد حاول البعض استغلال هذه الأزمة ليخمد يقظة العالم الثالث التي يعتبرونها أشد خطرا بالنسبة لهم .

فإذا كان الأمر على هذا النحو ، فمن يستطيع اذن أن يلوم العالم الثالث لأنه يدافع عن نفسه باستخدام مبادئ الميثاق أولا ثم القوة التي استمدتها من تماسكه وتضامنه ؟ ان التهمة التي وجهت اليها لعدم احترام الميثاق تهمة خطيرة ، فهي تقوم على تقدير جزئي متحيز لبعض الأحكام ، ولا يمكننا أن نقبل في مثل هذا المحفل الديمقراطي أن يفرض علينا مثل هذا التفسير

الخاطيء الذي يبدو أنه موجه لجمهور تعتمد البعض أن يخفي عليه حتى الآن اجراءات معينة .
ومن جهة أخرى ، فاذا كانت قراراتنا تعتمد على الميثاق وتحدد بعض الأوضاع على ضوء تطور
موقف بالذات ، هل يمكن للبعض أن يلومنا لأننا احتكنا الى تلك النصوص التي حددت سلطات
الجمعية العامة في أمور مثل وضع جنوب افريقيا ، التي اعتبرناها دائما تهديدا للسلام والأمن
الدوليين ؟

وأمام تلك النتائج التي حققناها حاول البعض أن يتهكّم على تضامننا وتماسكنا في حين أنها الشرط الأساسي لبقائنا في عالم تسوده النفعية ، اننا بفضلها ندافع عن مصالحنا وعن المبادئ التي تسمح لنا بمواجهة مناورات تحاول أن تجعلنا نقبل إجراءات وأعمال لا تتماشى مع أهدافنا ، ولذلك ، فانه بفضل الحلول الوسط فيما بيننا استطعنا أن نشكل أغلبية نستخدمها ونحن نشعر تماما بمسؤوليتنا لحماية مصالحنا ، ولكننا لا نستغلها اطلاقا للضغط على الأقلية ، ولا شك أن أغلبية نتخدم العدالة فهي أكثر ديمقراطية من أقلية لا تود أن تخضع لرأي الأغلبية .

فليفهم الآخرون موقفنا . ان الأغلبية والأقلية لها نفس الحقوق ، ولكن لا يعقل أن تدعي الأقلية أن لها حقوقا أكثر من الأغلبية . ان الديمقراطية تعني التقاسم والمشاركة ، ولا ينكر ذلك الا من يرفض التقاسم والاعتراف لأنداده بحقوقهم الشرعية . ان الأغلبية هي التعبير عن الرأي المسيطر بالنسبة للإجراءات ، ولذلك فاننا لا يمكننا أن نقبل اعتراض الأقلية على عدم فهمها لمدى حقوقها . فاذا أرادت الأقلية أن تفرض آرائها ، مدعية أن آراءها تتبع من فهم للأمور أكثر واقعية وعدالة ، فان ذلك يتعارض مع الديمقراطية ، اللهم الا اذا قلنا بأن أعضاء الأغلبية لا يتمتعون بنفس القدرة على التفكير التي يدعيها الآخرون لأنفسهم . ان هذا الوضع في حد ذاته مقلق ، ولا داعي لأن أسهب في الحديث عنه ، ولكن هؤلاء الذين يحاولون أن يفتخروا بذلك يحاولون أمام الرأي العام في بلادهم ، عليهم أن يفهموا بأنفسهم ما أخجل عن قوله من فوق هذه المنصة .

علينا أن نسألهم ، ماهي الديمقراطية التي سادت عندما تم قرار تقسيم فلسطين والتدخل في كوريا ؟ ، يجب ألا يتمسكوا بماض لن يعود ، وعليهم أن يقبلوا القيام بدور ايجابي يسير حسب مبادئ العدالة والتقدم بدلا من اللجوء الى هذه الاعتراضات والأقوال التي تكذبها الأفعال .

لقد استمعنا الى حجج أخرى قالت أن هذا المحفل ليس برلمانا ، وأن الوفود الموجودة هنا تشل دول ذات سيادة . انكم تعرفون ما يجري في كل مجتمع متمدن منظم ، فأى دولة تقبل الاشتراك في هذا المحفل تقرر في نفس الوقت التخلي عن جزء من سيادتها . ولكن المجيب أن نرى بعد ذلك هؤلاء الذين قبلوا مذهب هذه السيادة المحددة يتذرعون بها ليبرروا أمام الرأي العام استهانتهم بقرارات الجمعية العامة ، ولكن مثل هذا المسلك لن يعزز دور الأمم المتحدة .

والى جانب ذلك ، لكي يظهروا أن مفهوم السيادة هذا يصاحبه شيء من الفطرية ، تدعي الأقلية أنها وحدها قادرة على تنفيذ قرارات الجمعية العامة لما تمتلكه من قوة مادية .

وعلىنا أن نعترف بأن القوة يمكن التلويح بها في أى فرصة للدفاع عن أى قضية . ولكن علينا أن نتساءل ماذا سيكون مصير مبدأ عدم اللجوء للقوة في العلاقات الدولية ، اللهم الا اذا فهم البعض — بطريقة خاصة — مبدأ الدفاع عن النفس ، والا اذا كان هؤلاء الذين كانوا ينزعون دائماً لاستخدام القوة ، يخشون اليوم هجومنا نحن الذين ندافع عن التعايش السلمي ، فلا يمكن أن يقتل المرء ذبابة المدفع . وهذا المنطق في حد ذاته يثير السخرية . وعلىنا أن نذكر البعض بالمادة الرابعة من اتفاقية حقوق والتزامات الدول ، التي صدرت سنة ١٩٣٣ والتي تنص على : " أن جميع الدول متساوية قانوناً ، ولها نفس الحقوق ونفس القدرة على ممارستها ، حقوق الدول لا ترتبط بقدرتها على ممارستها ، بل بوجودها كعضو ينسحب عليه القانون الدولي . "

وأياً كان الأمر ، فان تقدير البعض للمسؤولية على أساس الثروة وعدد السكان ومساحة البلدان وغير ذلك ، تجعلنا نرفض كل محاولة لانشاء فئة خاصة من الدول الأعضاء ، يطلق عليها "المنتسبة" ، وعند تحليل هذا الموقف فاننا نرى أن البعض يود لو جعل مفهوم الدولة العضو حق قاصر على الدول الكبرى التي تكون الأقلية ، أما الأغلبية فهي تكفي عندئذ بأن تكون مجرد عضو منتسب ، وخطر هذا الاتجاه غني عن البيان ، ولكن المؤسف أنه موجود داخل هذا المجتمع الدولي ويجد له تأييداً لا يجرأ على الافصاح عن نفسه .

حيث أن البعض يعزى الأزمة التي تمر بها الأمم المتحدة الى العالم الثالث وحده ، فعلى هذا الأخير ان أن يقبل أسلوباً مضاداً للديمقراطية مثل مفهوم الانتساب ، ويتخلى عن حقوقه ويخضع لمفهوم الأقلية عن المفاوضات واتفاق الرأي ، كما لو كان من الممكن أن يخضع الانسان في القرن العشرين لسحر الكلام .

ان العالم الثالث لم يرفض أن يتفاوض أبداً ، خاصة أنه في وقت من الأوقات كان كل ما يستطيعه هو الحوار واقناع الآخرين . ولكن المفاوضات ينبغي أن تتم من خلال المبادئ المقبولة والتوصل الى أهداف محددة لخدمة الجميع ، وتتوصل الى تنازلات في المواقف للتوصل الى حلول . ومن الواضح أن المفاوضات داخل المجتمع الدولي ينبغي أن تتم حتى يمكن أن نجرى مباحثات وتغطي هذه المباحثات الفرصة للبعض لكي يؤكد وجهات نظره فقط ، وأن تقضي على تبادل وجهات النظر المعقول ، وهذا يحفزنا أن نقول أن الأمر الرئيسي لا يتمثل في مجرد التفاوض ولكن أن ندلل على

رغبة مشتركة للتوصل الى الهدف . وإذا كان العالم الثالث قد طبق قاعدة الأغلبية ، فإنه كان يمكنه لهذا ألا يقبل التفاوض . والدليل على ذلك هو ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي تمت مناقشته على مدى السنتين الماضيتين من جانب الأجهزة المختلفة ، واستمرت المفاوضات حتى الأسبوع الماضي ، وآسف لأن أقول أن الأغلبية ليست هي التي تقدمت بنص في الدقيقة الأخيرة ، لأنها عرفت أن نصها لن يكون مقبولا . وأن الأغلبية — بعد مفاوضات طويلة — لا ينبغي أن تجبرنا على أن نتخذ موقفا صارما ازاء عدم قبول هذه الدول للتفاهم والتعاون . ان روح التعاون لا ينبغي أن تؤدي بنا الى أن نشوه مواقفنا ، أو أن تتال من وجهات نظرنا .

والدواء الثاني لهذا الداء الذي اقترحته الأقلية ، هو اتخاذ أساليب باتفاق الرأي ، واننا نستخدم هذه الطريقة عندما كان ذلك ضروريا ، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك حدثت في الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة . ان اتفاق الرأي من وجهة نظرنا ينبغي ألا يكون الأسلوب الوحيد ، لأن هذا الأسلوب لا نجد أن هناك أغلبية .

وسواء أحببنا ذلك أم لا ، فإن النص ينبغي أن يعكس اتجاه الاغلبية لا ان ينال منها . وينبغي أن تحاول الاقلية أن تصبح جزءاً من الاغلبية لخدمة المصالح العامة . وهذا لا يعني أن الاقلية يجب أن ترضخ للاغلبية ، ولكنها تستطيع باسهامها الايجابي ان تيسر من الاتفاق في الرأي بين الغالبية . ان اتفاق الرأي لا ينبغي أن يوصف بالظفيان من جانب الاقلية التي تود أن تشـوه اهدافنا . ان اتفاق الرأي ، كما نعتقد ، هو أحد السبل التي يمكن أن تستخدم للتوصل الي نتائج ملموسة على الاقل فيما يتعلق بالأفكار اما التصويت الديمقراطي فهو أسلوب آخر ، ويمكننا أن نرى كيف ان الاقلية تعتبر ان القواعد التي وردت في النظام الداخلي ، غير سليمة لانها لن يتم تثبيت لهذه الاقلية انها على حق . ان التصويت يشير الى الحق والباطل ، كما انه يدل على مدى التأييد الذي تحصل عليه فكرة معينة . ان التصويت لا يعني بالقطع أن فئة تغلبت على فئة ، وان فئة قد فشلت .

ان المفاوضات ، والاغلبية ، والاقلية ، واتفاق الرأي ، كلها أمور ينبغي أن تناقش على شرط ألا يثير ذلك جدلاً واختلافاً في الرأي . وعلى اساس ان نحاول ان نسهم اسهاماً ايجابياً في دعم دور الامم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والامن الدوليين . ان تطوير وانماء التعاون بين جميع البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول . هو عنوان البند الحالي الذي نناقشه الآن . وبدلاً من أن نقول ان الامم المتحدة قد أفست أدبياً ، علينا ان نلقي نظرة موضوعية لدعم المنظمة ، وفي هذه الحالة سوف نجد ان الاقلية هي التي تحتاج الى المنظمة اكثر من الاغلبية . ينبغي علينا أن نبذل الجهود كما صدر في مشروع القرار الذي تقدمت به رومانيا ورقم A/L.748، حتى نتوصل الى التفاوض ، ولا ينبغي أن نتوصل إلى مواجهة لكي ننهي الدعاية، والدعاية المضادة في هذا الشأن .

ولدى بحث التدابير التي يمكن أن تتخذ لاعطاء منظماتنا صورتها الحقيقية ، ينبغي أن نسترشد دائماً بالمبدأ القائل بأن القانون الدولي والمؤسسات القانونية ، يمكن أن تتصور ويمكن أن تتمدد ، لكي تصبح هذه المنظمات والمؤسسات ، مستجيبة لعالم متغير ، عالم يضم دولاً مستقلة ، ان التكافل بين هذه الدول يزداد وهذا يسهل التقدم لكافة الشعوب ويساعدها على التحرك صوب العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ولنقبل أيضاً الفكرة القائلة بأن القانون المحلي يعتبر جزءاً من القانون

الدولي ، لان القانون يعتبر أساسا لأي نظام قومي . وإذا وجدنا أن هناك تنازلا وصراع قد نشأ وأنه من الصعب أن نحدد بين ما هو الخاص وما هو العام ، فلنؤيد القضية الدولية لان هذا يدل على اننا ما زلنا نؤمن بالامم المتحدة .

وتميز السلام هو لخدمة مصالح الجميع ، وليس لخدمة القلة . ونحن نحاول ان نجعل الجمعية العامة واجهزتها أكثر فاعلية . ان هذا البرنامج تود أن تضطلع به الأغلبية الحالية . وبدلا من أن نرضي بتدعيم ما هو قائم بالفعل ، فاننا نود أن نرى هذه المنظمة تضع كشف حساب لاعمالها وأن تسترشد في ذلك بوجهات نظر الدول الأعضاء ، وعلى هذه الدول ان تساعد في التغلب على عقباتها ، وأن تضطلع بمسؤولياتها في المستقبل . ولنتخلى عن وجهات النظر المنحازة ولنجعل هذه المنظمة تتدفع الى الامام بأسلوب من التعاون ، وهذا يتطلب الاحترام المتبادل بادئ ذي بدء .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أعلن أن الكويت والجمهورية العربية الليبية قد اشتركتا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.748 .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي سوف يصوت مؤيدا لمشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة تحت بند جدول الاعمال رقم (٢٠) بعنوان " تعزيز دور الأمم المتحدة " .

واننا نهنيء وفد رومانيا على ادراج هذا البند في جدول أعمالنا منذ عامين ، ويسعدنا ان نكون مشتركين في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 .

لم أزمع أن أتحدث في لب الموضوع قيد البحث ، نظرا لبعض الالتزامات الاخرى في هذه المرحلة من الجمعية العامة . حيث يتم تصويت كثير في مختلف اللجان . غير أنني يوم الجمعية الماضي ، ٦ كانون الاول / ديسمبر الى ان هناك هجوما مباغتاً مديراً له تماما من جانب ممثلي الدول الصناعية في غرب اوربا وغيرها من المجموعات ، ضد الدول الاعضاء في العالم الثالث .

ويشور قلقي بصفة خاصة للإشارة التي أدلى بها السيد مندوب الولايات المتحدة لحجم وعدد السكان وثروة الدول الصغرى التي تضعها على قدم المساواة مع الدول العظمى ، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . ان السفير سكالى كان يبدو وكأنه يقول أن مسؤولية الدول الصغرى في هذه الجمعية محدودة ، وان ممثلها لا تعتبر لهم أهمية واسمحوا لي أن استخدم هذه اللغة غير الدبلوماسية .

ومن ثم ، فلقد قررت أنه لزاما علي كممثل لدولة صغيرة أن أقوم بالدفاع عن دولتي الصغيرة ، بل والدفاع عن هذه الجمعية ذاتها .

غير أنني في البداية ، أن أوضح تماما ، انني لبن الجأ الى مشاعر معادية للامريكيين فهذا ما لا أقصد ، لانني في حقيقة الأمر احترم الولايات المتحدة . وأحب واحترم شعب الولايات المتحدة . لان حكومة وشعب بلادي يشتركون معي في هذا الشعور . واننا الممتنون كثير للولايات المتحدة لتفهمها وتعاونها وكرمها الذي نللت عليه اعمالا وقد يتهدد اعمالنا ونفوسنا من السود والاحترام المتبادل . كما اننا استرشدنا بالعد من مؤسساتها وجهودها ، كما اننا نشيد بجهودها في كافة المحافل . رغم عدم نجاح حملاتنا في دعم الديمقراطية

غير انني سوف لا تكون لي قيمة في الأمم المتحدة اذا كنت لا ادافع عن التصويت الذي صدر هنا وفق السياسة الخارجية لبلادي ان تعرض هذا التصويت لهجوم مستر او جماعي ومهما يكن الامر عن الدولة التي صدر عنها ذلك ، وفي هذه الظروف لا يمكنني أن انتحي جانبا وأن الود بالسمت . ان السفير سكالى من الولايات المتحدة ، قد واجهنا بتحدى . ولعل من المجدى لسي أن اتبع النصيحة التي أعطاها لنا السيد كيسنجر في بداية هذه الدورة ، عندما قال :

” . . . دعنا ألا نخشى أن نواجه علنا الحقائق التي بدأت تسيطر على اهتمامتنا

ومناقشتنا الخاصة ” . (الجلسة ٢٢٣٨ صفحة ٣٧) . واختتم السيد كيسنجر كلمته

بهذه الكلمات : ” ان الشجعان هم بالقطع أصحاب الرؤية الواضحة لما امامهم سواء كان

ذلك مجدا أو خارا ، لا يألون جهدا في مواجهة هذا المستقبل . ” (Ibid) .

وبعد هذه المقدمة ، سوف انتقل الآن لأعرب عن تعليقاتي الصريحة والامينة عن الكلمات التي القيت هنا في الجمعية العامة يوم الجمعية الماضي ، بتأكيد بصفة خاصة على كلمة السفير سكاني من الولايات المتحدة .

انني لا أود أن أسبىء إلى احد ، وانني اتحدث بنية حسنة ولخدمة مصالح الامم المتحدة كما اراها .

ان أولئك الذين يحتاجون ان يتذكرون فلان ذكرهم .

والذين يحبون ان يعيشوا في ابراج عاجية ينبغي عليهم ان يدركوا ما يعانيه الآخرين .
اننا نحن ، اعضاء العالم الثالث في الجمعية العامة ، متهمون بأننا لا نلجأ إلى العقل وإلى الحل الوسط والتنسيق والتشاور .

هل هذه التهمة عادلة ... او حقيقية ؟

ان الامم المتحدة وسجلاتها على مر السنوات ، بشأن القضايا الرئيسية الحساسة التي تؤثر في حياة الملايين من الشعوب المغلوبة على امرها ، في المستعمرات ، ومئات الملايين في البلدان النامية الفقيرة الجائعة ، قد أوضحت أنه اذا قبل اننا اقترفنا اثما فقد كان الهدف دائما هو التوصل إلى حل وسط .

ان السجل أطول من أن نتناوله تفصيلا في هذه المناقشة . فلنأخذ مسألة روديسيا ، أو جنوب افريقيا ، أو ناميبيا ... فضلا عن الحرب الاستعمارية البرتغالية في افريقيا التي دامت عشر سنوات وسرعان ما سيتضح كيف اننا طوال عشرين عاما من بحث الفصل العنصرى كنا نستسلم لكل قرار يدعو للصبر والانتظار او الحوار بل وحتى في هذه الدورة نجد أن ما يسعى بقوى الاقلية امتنعت عن أو صوتت ضد قراراتنا .

ولنتقل إلى مسألة ملحة الا وهي اقتصاديات الدول . ونجد انه في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، فقد قبلنا كل ما ورد في قرارات الدول الخريبة من حلول وسط ولقد اتخذنا قرارات لكي نضيق الهوة الاقتصادية في العصر الحديث . وفي الدورة الخاصة ، لم نحصل على شيء ، الا نفس التحفظات البالية ... وحتى آخر لحظة بالنسبة لمشروع القرار المكسيكي بشأن حقوق وواجبات الدول الاقتصادية .

ويقال لنا الآن ان تصويتنا ينبغي ان يدرك " القوة الحقيقية " ، اى قوة تحبط كل ما يحاول شعوبنا وتناضل من اجله ، وكل ما تعتبره شعوبنا قضية حياة أو موت .
واننا نعترف تماما اننا اذا كان علينا ان نتحرك خطوة خطوة وان نتحرك لفترة كافية ، فاننا قد نخفل الطريق ، وقد ينتهي بنا المطاف الى الجحيم — بدلا من ان نذهب الى الجنة . وبالطبع اننا نسعى للحل الوسط ، كما نؤمن بالمفاوضات . ولكننا لا نؤمن بذلك اذا كان هذا يعني الفيتولقراراتنا .

وفي كل حالات الامتناع عن التصويت والاصوات المعارضة في الدورة الحالية وفي الدورات السابقة . لم نسمع اعتراضا حقيقيا أو سليما بل كل ما سمعنا أعدارا مفتعله تحت ستار تعلييل التصويت .

ولدت الامم المتحدة والعالم يواجه أزمة . . . ولدت في ساعة عسمة — والا مريثوقف على القرارات التي نتخذها ، والقرارات التي نتخذها الآن لا تصدر من جانبنا نحن ممثلو حكومات ، ولكنها هي القرارات التي يتخذها شعوب العالم ، شعوب الامم المتحدة . ان الحل النهائي ليس في عدد من يصوت في جانب أو آخر ، ولكن في القدرة على حل المشكلات . واحد هذه المشكلات يتمثل في تحديد اين توجد حقا السلطة التي يتحدث عنها السفير سكاني : انها ليست سلطة الحكومات التي تزهو بالقوة الآن — وانني استخدم التعبير الذي ورد في خطابه . ولكن القوة هي قوة الشعوب . ان الشعوب هي التي سوف تحسم القضية — حتى بعد ان تموت الامم المتحدة ، كما يتمنى البعض .

اننا قد اتهمنا باسكات ومنع الاعضاء من ان يعربون عن رأيهم بحرية بما يعكس روح التعاون في الامم المتحدة .

ولكن بمن يتعلق الامر في هذا الشأن ؟ بدولتين فقط . اسرائيل وجنوب افريقيا .
وانني لن اؤكد اهمية شكوى السفير سكاني بشأن هاتين الدولتين اسرائيل وجنوب افريقيا ولكن أحقا اننا اسكتنا اسرائيل — فمحاضر جلسات اللجان هناك لتقول الحق .

ليست الاغلبية هي التي بدأت عقوبة الطرد . لقد ادخلت في الامم المتحدة اول مرة عند ما كانت الولايات المتحدة تسيطر على الجمعية العامة ، وعندما كانت الولايات المتحدة

تطك ما يطلق عليه بصراحة " الاغلبية الميكانيكية " . وكيف استخدمت ذلك ؟ واهل لديننا
بند كوريا يذكرنا فلقد منعت كوريا لسنوات ان تلقي كلمة امام اللجنة العامة ومنعت من ان يسمع
رأيها الموضوعي . ولقد استمر هذا الحظر لحوالي عشرين عاما قبل ان يتمكن مندوب كورى شمالي
من ان يظهر امام الامم المتحدة ليتحدث عن قضيته .

وفيما يتعلق " بالطرد " فاني اتساءل ما هي السفن التي استخدمت فيها او ما طول
الفترة التي استخدمت فيها الاغلبية الميكانيكية لاستبعاد عضوية ما يسمى بالدول غير المرغوب فيها
أثناء فترة الحرب الباردة : فايطاليا ، لم يسمح لها بالدخول الا في سنة ١٩٥٥ ، واليابان
دخلت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٦ . وما هي الفترة التي استخدمت فيها هذه الاغلبية
الميكانيكية لحرمان الصين الشعبية من ان تحتل مكانها المشروع في الامم المتحدة ؟
وماذا عن دولتي المانيا وغيروهما ؟ وبعض الدول الاخرى التي احتفظت بالمقاعد الدائمة
في مجلس الامن وحاولت هذه الدول مؤخرا ان تعطي لنا دروسا في العالمية .

انني لا اتناول جوهر القضايا الرئيسية في هذه الامثلة . ولكنني أود هنا ان اوضح
للدول المسيحية ولا انتقد من قدرها واستشهد بالتحدى التاريخي الادبي للمسيح الذي يتمثل
في قوله " من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر " أما آن الا وان لكي تتوقف بعض القوى عن
ممارسة الوصاية ؟ اما آن الا وان لكي تتوقف بعض الدول عن هذه النظرة الضيقة للامور ؟
وعندما قام السفير سگالي وهو يتمتع بقوة الفيتو في مجلس الامن وهي اقوى من اية سلطات
تتمتع بها الجمعية العامة ، كيف استخدم هذه القوة ؟ هل استخدمها بالتسامح الذي يدعو
اليه الآن في هذه الجمعية العامة ان الفيتو من وجهة نظر الاغلبية كان يمكن ان يستخدم لخدمة
هدف أفضل . ولكن من نحن لنتقدم بمقترحات بناءة لتلك الدول العظمى التي يبدوا أنها فقدت
كل اهتمام بالروح الحقيقية لمبادئ الميثاق ولكنها تواصل التشبث بمقاعد الدائمة لا شيء الا لأن
ذلك يعيد اليها ذكرى المجد الخابر ويسلحها بقوة ما يسمى بالفيتو .

ان زميلي الانيق من فرنسا السفير دى جيرينجود تحدث بحق عن " الاخلاقيات المهنية الصارمة باسلوب معتدل ، وتحدث عن الحل الوسط وعن المشاورات ، ولكن حتى في هذه الدورة ، كيف استخدمت الاقلية صوتها عندما كان الموضوع المعروض عن كمبوديا ؟ ان الاساليب التي فرضتها الاقلية في التصويت ، لم تكن احسن اسلوب برلماني يتبع في هذه المنظمة . فقد كانت هناك مشاحنات أعيت الوفود وجعلتهم في خزي من الموقف الذي يرونه .

ان الانطباع قد أعطى بأن الامم المتحدة منقسمة الى أغلبية واقلية أو احزاب أغلبية واحزاب اقلية . وهذا لا يتضح من القرارات التي اتخذت في الجمعية العامة ، فهناك أمثلة نجد فيها أن ما يوافق عليه أن الاغلبية قد اتخذت مواقف مختلفة وكيف يمكن ان نفسر مسألة التصويت في مسألة كمبوديا ، وكوريا . ان هذه ليست مؤامرة ، فالأغلبية كانت تضحي دائما بالمصالح القومية للتوصل الى المصلحة الدولية .

ولم نجد ان الاقلية كانت تضحي بمصالحها القومية وانه كان لها دوافع نزيهه . وأود أن أقول ان السيد مندوب المانيا الاتحادية قد توجه بفقد محدود وأن السيد مندوب ايطاليا لم يتقدم بأى نقد بل تحدث عن بعض الدول العظمى التي تتخطى الامم المتحدة . اما السيد مندوب رومانيا ، وهو المتقدم بهذا البند ، فقد تقدم ببعض ملاحظات بشأن ضرورة المشاورات ولكن عندما تأتي الى التصويت اين نجد رومانيا ؟ انها كانت لا تتمشى عادة مع الاغلبية .

وبالمثل ، نجد انه هناك درسا دبلوماسيا من زميلنا من السويد ولكن الدوافع ليست هي المصالح الاقتصادية او المعادية للاستعمار ولكن الايمان العام المتعلق بافضل مصالح الامم المتحدة ، والاخلاص الحقيقي للحفاظ على مبادئ الميثاق .

ولا نجد في هذه الاقلية — الاقلية الضئيلة — للامم المتحدة انضمت في نقد ما يطلق عليه بالاغلبية ، لا نجد أى شيء من التهديد والهجوم الذي وجدناه في كلمة السفير اسالي في الولايات المتحدة . لم تجد بل أن الدوافع في نواح فلسفية وفي فلسفة جديدة بشأن الديمقراطية الامم المتحدة لم يلجأوا للتهديد ، لم يدخلوا في مناقشات بناءة من اجل تحديد كيفية دعم المنظمة من اجل خدمة حليف خاص والدفاع عن ان تقسيم الامم المتحدة الى مجموعتين للمواجهة ليست واردة في كلماتهم .

اننا نجد ان ممثلي الحكومات في هذه الجمعية التي تجتمع في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد تعرضوا في السنوات الأخيرة لانباء وردت في الصحافة الأمريكية التي صورت وزير خارجية الدولة الضيفة على أنه داعية الوفاق وأنه يعارض المواجهة وأنه بطل السلام رضائمه . ومن ثم فان لغة التهديد والمواجهة من العجيب ان تأتي من ممثله السفير اسكالي ، ويزداد الأمر غرابة عندما يحيل هذه الاقلية الى مجرد دولة واحدة . ولقد تلقت الصحافة الدولية النبأ على هذا النحو ويتضح ذلك من اسلوب عرضها لهذا الحدث المؤسف الذي احتل به ممثل الولايات المتحدة المناوين الرئيسية .

اننا هنا لا نقوم بمناورة لتقسيم الاقلية ، فليس هناك من تقسيم ، ان هذا التقسيم قد حدث مرة من قبل عندما طلب حلفاء الولايات المتحدة منها الا تدخل في مواجهة مع دول البترول وحينئذ لجأت الولايات المتحدة الى التهديد ، وهو تهديد لم تلق اليه منظمة الدول المصدرة للبترول أى بال .

ان وفد بلادي لا يفهم المحاولات لتحديد ابعاد ما يطلق عليه نقادنا " الاغلبية " فهم يقولون أنها لا تمثل الا جزءاً صغيراً من شعوب العالم أو ثروته أو أراضيه . ويمكن دحض هذا الكلام من أى كتاب مدرسي بسيط لانه لا يتشبه مع الحقائق ، ما لم تكن كافة الدول الاشتراكية بما فيها الاتحاد السوفياتي والصين قد اكتتبت بصورة تعسفية من بين اصوات الاغلبية التي اشتركت في كافة القرارات الكبرى التي اتخذت في هذه الدورة وفي السنوات السابقة . ان هذا لا يتعلق بكمية الاصوات ، ولكن بكمية الثروة ، وسعة الارض ، وتعداد الشعوب بالفعل . ولكن اذا كان ذلك العمل التعمسفي قد تم لعزل ما يطلق عليه الدول الصغرى التي تتضمن بالفعل بعض الدول المتوسطة والدول المحلقة ، فان شعوبنا ضخمة العدد حتي لو طلب منا ان نعد من معدل نموها . ان اقاليمنا وأرضنا هي كل قارة أمريكا الجنوبية وكل قارة افريقيا وكل غرب آسيا والجزر الضخمة في شرقها والكاريببي . وفيما يتعلق بالثروة ، نأسلسنا فقراء ، ان لدينا معظم البترول ومعظم المعادن الثمينة ، ومعظم المواد الاولية .

وكل هذا بالطبع ، وانا اذكر الثلاثة معايير التي أشار اليها السفير اسكالي ، توجد في الميثاق الذي يحدد العضوية و، ومزايا العضوية ، على اساس من المساواة في السيادة بين الدول .

وفي الوقت الذي اشير فيه الى الميثاق اود ان اقول انني اتفق مع السفير تابلي بينيت من وفد الولايات المتحدة ، عندما كان يؤين اوثانت وهو بطل العالم الثالث فقد ذكرنا بالآباء المؤسسين للأمم المتحدة ، وانهم كانوا المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بالفعل . لقد كانوا منتصرين ، ولكن من كان منتارا ؟ هل كان الاعضاء الدائمين لمجلس الامن فقط ، الذين يستخدمون قوة الفيتو ، ليس في المجلس فقط ، ولكن في هذه الجمعية التي يفترض انها ديمقراطية وفقا للمادتين ١٠٨ و ١٠٩ من الميثاق ، ان المنتصرين يتضمنون كل الدول الاعضاء في افريقيا وآسيا تقريبا . حقا ، ان غالبيتها كانت من المستعمرات في ذلك الوقت ولكن شعوبها كانت تناضل وكانت تحارب جنبا الى جنب ، مع قوات الحلفاء الالمانية والامريكية ضد الفاشية . واذا اخذنا في الاعتبار الموقع الجغرافي وعدد السكان بين عام ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ، وثرواتها المحدودة . نجد ان موريشيوس شأنها شأن مالطة لها سجل دولي في الجهود التي بذلتها في الحرب من حيث القوة البشرية والتضحيات . وهي حقائق ، ينساها البعض من اولئك الذين يحاولون ان يدعوا بانهم كسبوا الحرب ضد الفاشية بقوتهم وحدهم دون مساعدة افريقيا وآسيا بما في ذلك الاستخدام السخيف للحوار البشرية والحادية لهذه الدول .

اننا نلام لافرارنا قرارات لا يمكن تطبيقها لأن أولئك الذين يمسون بزمام القوة الحقيقية ، لـن يشاركوا في تنفيذها . ويقال لنا أن هذا خطير وينال من هبة منظمنا ان نقوم بتكديس القرارات التي لا يمكن أن ترى النور ، والتي اتخذت بعدم احترام للواقع .

وان كان الأمر كذلك ، فان وفد بلادى يتساءل لماذا تقوم الأقلية ، ولا أتحدث عن كل الأقلية ، ولكن نتحدث عن جزء ضئيل منها ، لماذا نجد أن الأقلية قلقة الى هذا الحد . من الواضح أنهم يخشون هذه القرارات ، ليس لأنها غير فعالة ، ولكن لأنها تحمل وزنا ضخما وتأثيرا ، وتؤدي الى نتائج ، ولعل هذه النتائج لن تأتي بين يوم وليلة ، ولكن هذه القرارات تصل الى أهدافها بعد ذلك .

ومن المستحيل في هذه المناقشة القصيرة أن نستعرض فعالية قرارات الجمعية العامة على مر التسعة والعشرين عاما الماضية من وجودها ، فان هذا يحتاج الى كتاب . ولكن هناك أمثلة بارزة ، ان قضية الاستعمار وهي احدى القضايا ، تمثل تاريخ النضال ضد الأقلية ، وهي قسوى استعمارية قليلة وضد تصويتهم السلبي ، وامتناعهم عن التصويت ، وتحفظاتهم ومقاطعتهم للجان ، وعدم تعاونهم . لقد كانت لديهم السلطة ، وما زالت ، وهم ما يزالون يقومون بهذه العرقلة . ان مئات من هذه القرارات ما زالت تتكدر حتى جاء القرار الأخير ، وهو القشة التي قصمت ظهر البعير ، ونجد في صباح يوم أن المقاومة قد انهارت في لشبونه ،

ان هذه هي القوة غير المرئية لما يطلق عليه القرارات الورق .

وهناك قوة غير مرئية أخرى في هذه القرارات ، ألا وهي شعوب العالم ، على أية حال ، شعوب عالمنا ، شعوب العالم الثالث ، وأمدقاؤه وحلفاؤه . ان هذه القرارات التي تدافع عن حقوقهم ، تحترمها هذه الشعوب ، وتعتبرها حقيقية وهذه هي القوة النهائية ، والكثير منها يأتي من تأييد تلقاه هذه القرارات من الشعوب المستنيرة في البلدان التي تطلق على نفسها الآن "الأقلية" .

وألين من الحكمة الآن أن نستخدم حتى القرارات الورق بدلا من الرصاص ، ألين من الحكمة الآن أن نستخدم القرارات الورق هذه ، بدلا من أن نستخدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول . ؟

وانني لست متأكدا انه في بعض القضايا الهامة ، فان هذه الحكومات "الأقلية" التي تشمل في هذه الجمعية ، لن تكون أقلية في بلادها . ولقد وجدنا مثالا رائعا على ذلك في حرب فيتنام . ولسوف أذكر فقط مثالا آخر حول قوة القرارات الورقية . فلعدة سنوات نجد أن العالم الثالث كان يكس هذه القرارات بالنسبة لحقوق السيادة للأمم ، فيما يتعلق بمواردها الطبيعية ، فـ... مواجهة المعارضة من جانب "الأقلية" . وكما حدث صباح ذات يوم في لشبونة ، حدث في الرياض ، وفي أماكن أخرى . والآن ، فان البترول يغير محددات القوى بين القلة من الأقوياء ، والكثرة من الضعفاء . ومنذ أيام قلائل ، أعلنت فنزويلا قرارا آخر بشأن التأميم .

وسأصح بالفعل ، أنه في حالة تضيق الهوية المساوية بين الكثير من الفقراء والدول الغنية الأقلية ، فان قراراتنا مازالت أوراقا ، تنال من فاعليتها تحفظات الأقلية . ولكن ما حال هذه الدول الآن ؟ ان اعتماديات دول الأقلية بعد إهمالها لتحذيرات الدول والشعوب النامية تواجهه متاعب كثيرة . ونجد في نفس الوقت ، أن الأقلية مازالت تواصل بمصاد التمييز "لا" ، وهي تبدى التحفظات الخطيرة بشأن التوصل الى ميثاق حول النظام الاقتصادي الجديد . ما هي العلاقة هنا ، بين الحكمة والقوة ، بين القوة وما تطلق عليها الأقلية "الواقع" . اننا لا نبيع ونشتري أصواتا . ان القضايا لن تتقرر باستخدام العالم الثالث للتمييز . ان النظام الاقتصادي الجديد قد ولد . وهو في الواقع بيننا هنا ، سواء صوتنا أم لم نصوت . وكل ما يمكن أن نحققه هنا ، هو أن نحدد ما هي الحقائق التي تعتبر سرايا ، وما هو السراب الذي يعتبر واقعا . ان الحقيقة الواقعة هي شعوب العالم . اننا نصوت تحت ضغط ومعاناة شعوبنا ، الشعوب التي تعاني من التضخم ، وهذا يتضمن الشعوب التي يطلق عليها "شعوب الأقلية" التي أسأنا لها ، والتي تعتبر أقرب إلينا مما يعتقدون .

ان هناك تهديدين وارين في كلمة زميلنا السيد السفير سگالي من الولايات المتحدة . احدهما ، هو انه اذا استمر هذا الاتجاه ، أي انه اذا كانت الأغلبية تواصل اتخاذ القرارات التي تراها ضرورية ، فان الولايات المتحدة :

"ينبغي من وقت لآخر أن تعيد تقييم أولوياتنا ، وأن تعيد النظر في التزاماتنا ،

وأن تعيد توجيه طاقاتنا . (جلسة ٢٣٠٧ صفحة ٥٦) .

واننا لا يمكن أن نفسر ذلك إلا انه يعني التهديد بتقليل الاسهامات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لمختلف أجهزة أو مشروعات الأمم المتحدة . وبشأن هذه النقطة ، يمكننا أن نقول أن كل عضو حر في أن يسهم في المشروعات التي تقوم على الأموال التطوعية .

وفي حالة معونة حكومة الولايات المتحدة الفنية ، فان هذا لا ينطوي على مسألة سياسية ، ولكنها مسألة ضمير وأخلاقيات ، وان كل حكومة هي التي تحدد قراراتها بنفسها . وحتى الآن نجد أن الولايات المتحدة كانت سخية للغاية في تقديم المساعدة لدول العالم الثالث والى الأمم المتحدة . وليس هناك ما يدفعنا الى أن نعتقد أن هذا الاتجاه سوف لن يستمر ، ولن يدعـم حتى الاتجاهات القائمة للود والتفاهم من أجل الفائدة المتبادلة . ولكن يمكننا أن نقول أن الأمم المتحدة بصفة عامة لن ولا ينبغي أن توضع تحت رخصة عملية التبريت . ان الأمم المتحدة ليست للبيع لمن يعطي أعلى ثمن ، وأن يحصل على أقل قدر من الأصوات .

وهنا كما يبدو لنا تهديداً ثانياً عندما قال السفير سكاللي :
 " ولكن الاتجاهات والقرارات في الشهور القليلة الماضية تدعو الحديدي يفكرون ويعيدون
 التقييم عن الدور الذي ينبغي أن نقوم به " (Ibid., P. 54-55)
 ويسعدنا أن نسمع أن وفد الولايات المتحدة يقول :
 " لم آت إلى الجمعية العامة اليوم لأقول أن الشعب الأمريكي سوف يتحول عن الأمم
 المتحدة " . (Ibid. : p. 56)

انني أفهم من هذا أن الولايات المتحدة لن تترك الأمم المتحدة .
 وهناك مثال يقول أن الحكمة نصف الشجاعة فإذا تذكرنا المثل ، غير المكتوب الذي قيل أثناء
 العصر النووي أنه لا يمكن لأي من القوتين العظميين في العالم أن يخرج من الأمم المتحدة لأن ذلك
 سوف يفتح الطريق أمام ضربة نووية وقائية ، فعنوية الأمم المتحدة تعتبر جزءاً لا يتجزأ مما يطلق عليه
 ميزان الرعب ، ومجرد انتهاء هذا الخيط الرفيع من الثقة ، فإن خيط العنكبوت سوف يتمزق ونجد
 أن المصائب سوف تتراكم .

وفي هذا الشأن نقول مثالا آخر . لقد قيل أن الدول الصغرى بعدم قدرتها ، هي التي
 تحتاج إلى حماية الأمم المتحدة ، ولعلنا نقول ببحث دقيق أن القوى النووية تحتاج إلى المظلة
 الواقية أكثر من الدول الصغرى نظراً لأن قوتها غير محدودة .

بصفة عامة اننا لا نؤمن باستخدام التهديد كوسيلة عاقلة وحكيمة للدبلوماسية . ليس لأنه من
 طابع البشر وطابع الدول ذات السيادة أن ترفض التهديد ، ولكن لأننا هنا مرة أخرى نجد أن
 لجوء قوة من القوى العظمى إلى التهديد ، أمر على جانب كبير من الخطورة . فإذا كانت قوة
 عظمى تهدد منازمة ، فمن ذا الذي يمكن أن يقول في المستقبل ضد من ستستخدم هذه القوة باكر ؟
 ان الولايات المتحدة تعتبر قوة كبرى وتواجه مشكلات عظمى . ولكن الأمم المتحدة ليست هي
 مشكلتها الوحيدة . كما نجد أن أغلبية الأمم المتحدة ليست هي مشكلة الأغلبية الوحيدة التي تواجهها .
 ان هذه الجمعية لا يمكن أن تتحمل مسؤولية ما يحدث خارجها .

ففي كافة بقاع العالم نجد اتجاهاً من جانب الولايات المتحدة ، يسهم في عزلة الولايات
 المتحدة بأسلوب أو بآخر ، كما تكرر دائماً الصحافة الأمريكية .

وفي منظمة الدول الأمريكية هناك أغلبية متزايدة تبتعد عن مواقف واشنطن فهاك عداد أخير مع كندا حول البترول وليس مع العرب ولكن مع حلفاء حلف الأطلنطي .
وفي غرب أوروبا نجد أن هناك صعوبات شبيهة . فقد قيل أن هناك جهد لا جدوى منه فـي تولي القيادة على ما يطلق عليه مجتمع الأطلنطي والآن تحاول أن تدير شؤون مجموعة الدول المستهلكة للبترول في الغرب .

وأكثر فأكثر نجد أن هذه القوة الكبرى التي أسهمت كثيرا للانتصار في الحرب ولبناء نظام جديد للسلام والاستقرار ، يبدو أن هذه القوة الكبرى توجه سياستها من موقف معزول .
وحتى في الكلمة التي قيلت يوم الجمعة الماضي ، فإن حلفاء الولايات المتحدة اختلفوا عن الولايات المتحدة في موقفها المتطرف ، فعندما نبحث ما أدلي به هنا من كلمات من جانب هؤلاء الحلفاء ، نجد أنهم أكثر اعتدالا وضبطا للنفس . فنجد أن الولايات المتحدة استخدمت أسلوبا عنيفا ، وبمراحة فأننا ما زلنا نتساءل عن حق : ما هو سبب كل هذه العاصفة ؟

وكما قال ايسون رجل المسرح النرويجي ، على لسان أحد شخصياته " ان الأقوى هو من يقف وحده " . ولكن ايسون لم يقل أن من يقف وحده هو دائما الأقوى أو سوف يظل قويا . ان مسألة الأقلية والأغلبية لا يمكن أن نساويها بما يحدث في البرلمانات الوطنية . فأعضائها لا يصوتون بتعليمات . ولكن هنا في الأمم المتحدة ، نجد أن كل وفد يمثل دولة ذات سيادة وحكومة ذات سيادة ويتمتع عادة ببناء على تعليمات من حكومته . ولا يمكننا أن نغير صوتنا لكي نرضي الحكومات الأخرى والا تعرضنا للاستدعاء أو حتى الاعداء . حتى السفير سكاللي أشار في حديثه بأنه ليس سعيدا بالكلمة التي ألقاها .

وبالتالي فأننا نناشد الولايات المتحدة أن تنضم الى العالم بروح من التعاون باتباع سياسات تعود بالفائدة على البشر كافة ، وأن تخدم قضايا العدالة ولا ترمي فقط الى خدمة مصالحها القومية وقوتها .

في بداية حديثي استشهدت بما قاله السيد كيسنجر . وفي الختام أيضا كتعبير عن نيّتي الحسنة لوفد الولايات المتحدة ، فأنني أستشهد بما قاله الرئيس فورد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية :

"أولا ، ان الأفراد من الاتجاهات السياسية المختلفة ، يمكن أن يجدوا مجالا مشتركا للتعاون . لا ينبغي علينا أن نتفق بشأن كافة القضايا ، لكي نتفق على معالمتها . ان اختلاف المبادئ ، اختلاف الفرض ، اختلاف الرؤية ، لن يختفي . ولكن لن تختفي مشكلاتنا المتبادلة الا اذا كنا معبرين على أن نجد معا حولا تساعدنا في ايجاد حلول لخدمة مصلحة الطرفين " (الجلسة ٢٢٣٤ صفحة ٦)

السيدة جين مارتين سيسى (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : نظرا لأننا نؤمن بالمثل العليا التي تأسست عليها الأمم المتحدة ، فان هذا هو الذى حدا بجمهورية غينيا بالنظر الى التغييرات الهامة في الحياة الدولية ، أن تشعر كغيرها من الدول الأعضاء بضرورة تعزيز الأمم المتحدة كي تصبح أكثر فعالية . ان أهمية البند الذى نبحثه الآن واضحة للجميع . ومن هنا فقد حظى باهتمام معظم الدول الأعضاء . ولهذا فمذ أن أدرج هذا البند في سنة ١٩٧٢ بناء على مبادرة من رومانيا ، فان الجمعية العامة وافقت دون مفارقات على القرار المتصل بها .

الا أنه يبدو في هذا العام أن بعض الدول الكبرى التي كانت بالأمن ذات نوايا طيبة رأت في منامها حلما سيئا خلال المدة التي مرت منذ الدورة السابقة ، ولهذا فقد استيقظوا من نومهم في حالة سيئة للغاية . فها نحن نراهم اليوم لدعشتنا البالغة يعبرون عن حقد لا مبرر له ، وهذا واضح مما استمعنا اليه من نقاش عن هذا الموضوع . وفي محاولة يائسة من هذه الدول للمحافظة على امتيازاتها المهددة ، فانها تحاول أن تعطي صورة أخرى واتجاها آخر لنقاشنا الحالي .

ومن هنا ، في الوقت الذي نرى فيه كل الدول تعترف بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة ، نلاحظ بقلق أن هناك مجموعة من الدول تبذل كل ما لديها من طائفة حتى لا تتغلى عن مسلكها الذي لا يتماشى مع هذه الروح الديناميكية الجديدة التي نحاول أن نعطيها لمنظمتنا ، ويحاولون أن يحولوا انتباه جمعيتنا لمعالج تداخلات وفوضى يودون إحداثها في هذا المحفل .

فباسم منطق بغض تحاول هذه الدول الكبرى عن طريق التهديد والمساومة أن ترى الدول الصغيرة والمتوسطة وهي تتراجع أمام هذه المحاولة الكريهة لتشويه الحقائق ولتصويب وضع لا بد من تصويبه ، ولا يمكن تشويه الحقائق لكي تتماشى مع الاتجاه الذي يتطلب تكييف منظمتنا مع التطلعات والمطالبات الحالية لغالبية شعوب العالم .

ويكفي أن نلقي نظرة على الماضي ، على ٢٩ عاما من عمر منظمة الأمم المتحدة ، لكي نفهم حقيقة الأمور ، ان السؤال الذي يجب أن نطرحه هو أن نعرف كيف نستطيع أن نسد الثغرة القائمة بين أهداف الميثاق ومكانية الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأهداف ، وكيف نستطيع أن نتحاشى اتساع هذه الهوة الموجودة بين الأمم المتحدة بوصفها نظاما تنفيذيا وبين المشاكل الملحمة العملية التي تعرض عليها ؟ .

ان التقييم الواضح الصريح لهذا الوضع وهذه الاهتمامات هي التي تسمح لكل عضو بأن يعرف في أى اتجاه نوجه جهودنا ، ولكي نحقق ذلك ، يجب ألا نعتبر المنظمة شيء جامد ، بل يجب أن نأخذ في الاعتبار كل العوامل والحقائق في العلاقات الدولية ، فالخمس الجوهرية لهذه العلاقات الدولية عالمية يشكّلها الوجود المستمر للمتغيرات المستمرة السريعة .

واننا نعرف جميعا ان نجاح أو فشل منظمتنا يتوقف الى حد كبير على مسلك وسياسة كل عضو ، بل وجميع الدول الأعضاء الذين تتكون منهم ، ونعرف أيضا أنه لا يمكن أن نقول أن الأمم المتحدة تفي بالتزاماتها على أكمل وجه طالما استمرت الدول الأعضاء في ممارستها للعلاقات الدولية تتبع أسلوب القوة ، وطالما استمرت الأعمال العدوانية ضد استقلال وسلامة أراضي البلاد ، وطالما ظلت دول أعضاء في سيطرتها أو احتلالها لبلاد أخرى ، وطالما لم نعترف بحق تقرير المصير ولم تبذل الجهود ، وطالما ظلت الجهود للاحتفاظ بالبلاد تحت سيطرة الاستعمار والاستعمار — — — — — الجديد ، وطالما استمر الضغط الاقتصادي لمنع التحرر الاقتصادي ، ومبادئ المساواة في السيادة

والحقوق طالما ظلت كل هذه الأمور تتمتهن ، فلا يمكن أيضا أن تصبح الأمم المتحدة نظاما دوليا
أمثل كما تتصورها شعوب العالم ، ان الأمثلة والدروس التي رأيناها في الهند الصينية والشرق الأوسط
والوضع في افريقيا معروفة لدى الجميع ولا داعي لتكرارها وتذكيركم بها .

وإذا كانت الأمم المتحدة قد وافقت في عدد من الحالات على قرارات تتمشى تماما مع نــــــــص
روح الميثاق ، فيجب أن نأسف لأن معالم هذه القرارات نلت هبرا على ورق ، ولندكر بالـــــــذات
بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، بالنسبة لتصفية الاستعمار أو بالنسبة
للشرق الأوسط ، واننا لن نلجّ على أمثلة أخرى يعرفها الجميع ، ومن هنا فاننا نلاحظ أن المسؤولية
الرئيسية تقع على عاتق أولئك الذين قاموا برفض تنفيذ قرارات منامتنا ، ونحن نراهم اليوم يشعرون ،
بشعور غير صادق ، بأنهم ضحايا هذا الوضع الذي نأسف له ، ذلك لأن المجتمع الدولي لن يمكنه
أن يظل مغدوعا بدموع التماسيح هذه .

ان الأمين العام في تقديمه لتقريره يقول :

”... ان طبيعة ونوع الحياة التي ستعيشها على كوكبنا الأجيال القادمة ، تتوقف أكثر من أى وقت مضى على قدرة بلاد المجتمع الدولي في التعاون فيما بينها وفي اعداد فعال للمستقبل لصالح الجميع ، ولكننا نسطدم حالياً بسلسلة من المشاكل الدولية ولا يمكن لبلد أيا كانت ثروته أو قوته أن يظل في منأى عن تأثيرها ، ولا يستطيع أن يدّعي أن في إمكانه أن يواجهها وينتصر عليها بمفرده ، ولأول مرة في تاريخ العالم نرى البلاد التي يتشكّل العالم منها في معظمتها حرة مستقلة ، ونستخلص من هذين الأمرين أن الطريقة الوحيدة للعالم لايجاد فرص الحياة والبقاء للعنصر البشرى في ظروف معقولة ، هو تعمسين الأجهزة القائمة للمحافظة على النظام والتعاون في العالم ” (A/960/Add.1, P.1).

فلنبحث اذن على أساليب فعالة لتعزيز عملنا في جو من الديمقراطية المتزايدة والمساواة في الحقوق المتزايدة والاشترك الكامل التام لكل منا في حل المشاكل الكبرى لعالمنا عن طريق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد فإننا ممتنون لهذه القفزة الايجابية التي اتخذها هذا العام غالبية الدول

الأعضاء في المجتمع الدولي فلقد سمح بسماع صوت نخل مجهولا لمدة طويلة وذلك بسماحتنا بالاشتراك
المهام لرئيس منظمة تحرير فلسطين ورئيس الثورة الفلسطينية في مناقشة دورة الجمعية العامة عن قضية
فلسطين .

واننا نعتقد أيضا أن اشتراك ممثلي الفئتين القبرصية في مناقشة الجمعية العامة عن مشكلة
قبرص يعتبرنا ايجابيا لأنه سمح لهذه الدورة الحالية بأن تخرج بمنطلعتنا من المأزق .

هذه كلها خطوات هامة ، كما هو الحال بالنسبة لقبول عدد كبير من الدول الأعضاء ، والتي تعتبر جزءاً من عملية ديمقراطية وعالمية منطقتنا . وما من شك في أن العالمية الحققة لمنظمة الأمم المتحدة أمر جوهري لفعاليتها . وهو من الشروط الجوهرية لتحقيق أهداف الميثاق وتتطلب من جميع الشعوب أن تشارك في حل المشاكل التي يمر بها العالم . ولكن منطقتنا لن تستطيع أن تتطور سريعاً لتحقيق هذه العالمية الفعلية إذا اعتبرت بعض البلاد ذات النفوذ أن رغبتها يجب أن تفرض على غالبية الدول الأعضاء وأن تسيطر على حلول المشاكل الهامة التي تتوقف عليها سلطة وهيبة ورسالة منظمة الأمم المتحدة .

وأود أن أتحدث الآن عن إحدى الصور التي لا تتماشى مع العصر والموجودة في نظام الأمم المتحدة : ألا وهو حق " الفيتو " الذي تحتل به الدول الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن . ان الاستغلال غير الأمين لهذا الامتياز قد أنهك وشل منطقتنا وجعلها تقف أمام أوضاع متفجرة لا يمكن السكوت عليها . ان مثل هذه الأوضاع لا تتماشى مع حقائق عصرنا وتعتبر امتحاناً صارخاً لمبدأ الديمقراطية وإهانة بالغة لكرامة غالبية الشعوب الممثلة في جمعيتنا . ان عدم مجازاة روح العصر هو الذي تكلم عنه الرئيس أحمد سيكوتوري عندما زار غينيا في آذار/مارس الماضي سعادة كورت فالدهايم ، السكرتير العام لمنظمتنا ، عندما قال :

" ان منظمة الأمم المتحدة عليها أن تعيد تشكيل هيكلها بطريقة جذرية . وخاصة بالنسبة لحق " الفيتو " الذي يعتبر امتحاناً للديمقراطية والذي يجب إلغاؤه ، يجب أن تتماشى نظم منطقتنا مع الدفاع عن حق الشعوب والأمم ، كبيرة كانت أم صغيرة ، لأن عظمة الدول في نظارنا لا ترتبط بالأغلبية العددية لسكانها ولا بقوتها المادية ولا باتساع رقعتها الجغرافية ولكن بقيمة قوانينها التي تتحكم في عملها وسلوكها الديمقراطي التقدمي ، داخل وخارج حدودها . "

لقد اشترك وفد بلدي في وضع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.746 والذي قدمته رومانيا ، ايماناً منا بأنه يعبر عن عامل مشترك في كل ما يجب أن يتم في المرحلة الحالية لكي نستطيع أن نجتمع بين جهودنا لتعزيز الأمم المتحدة ، ولكي نتماشى مع هذا المبدأ فان بلدي لا يرى أية صعوبة في تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.747 ، الذي سنصوت تأييداً له . ان تعزيز دور الأمم

المتحدة وفعاليتها هو أمر ضرورى . ويتطلب منا أن تكون لدينا رؤية أكثر ديناميكية للأمر وألا نضل جامدين داخل منظمة وضمت قوانينها ونظامها منذ حوالي ٣٠ عاما وفي ظروف مختلفة بشكل جوهري عن عالم اليوم .

السيد بيتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان يوغوسلافيا أحد الأعضاء المؤسسين علقت أهمية كبيرة على دور هذه المنظمة الدولية ، وكانت ترفع دائما لواء طابعها الدولي كما أنها أسهمت في دعم الأمم المتحدة وتحقيق المهام التي كلفت بها بمقتضى أحكام الميثاق .

لقد حققت منظماتنا نتائج كبيرة حتى الآن . وبذلت في داخل اطار المنظمة جهودا لا تكل ، في مواقف حساسة وصعبة ، بغية الحفاظ على السلام في العالم ، ودعم الوفاق والانفراج وحل المشكلات الدولية . ان دور الأمم المتحدة دفاعا عن السيادة ، والاستقلال ، والمساواة بين الدول ، خاصة في عطية تصفية الاستعمار ، كان أمر على جانب كبير من الأهمية . ان الحاجة الطحة لاقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة أكثر عدالة لحل المشكلات الخطيرة للبلدان النامية قد نتجت عن دعم كبير لدور ونشاط الأمم المتحدة في المجال الاقتصادى أيضا .

اننا نود أن نؤمن بأنه من المصلحة الحقيقية لكافة الأمم أن تصبح الأمم المتحدة قوية وأن يتم تداول المشكلات الدولية داخل اطار الأمم المتحدة باشتراك كافة الدول وليس بعض الدول . ان التطبيق الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بين كافة الدول ، بلا استثناء ، يمثل الأساس الدائم للسلم الأمن ، فضلا عن أنه يكفل النشاط الفعال للأمم المتحدة . ومن المعروف أنه كانت هناك أزمات ، يحود أساس قيامها الى تهديدات سياسة القوة ومحاولات كثيرة لفرض السيطرة الأجنبية واخضاع الشعوب الأخرى . واننا نشهد اليوم تغيرات في واقع اليوم ونجد متطلبات جديدة تملحها التطورات الدولية المعاصرة . ان كافة الدول تأمل في علاقات اقتصادية وسياسية جديدة تكون أكثر عدلا . ومثل هذه العلاقات تبدو بالقطع نتيجة للتغيرات التي تحدث في المجتمع الدولي اليوم ، وأساسا نتيجة لظهور دول جديدة وجدت أن مصالحها الحيوية تتمثل في تخليص نفسها من الحوز والعاج والتخلف بأسرع ما يمكنها وأن تضطلع بدور نشط ومتساو مع الآخرين في كافة نواحي الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وأن تتمتع بفوائد التقدم التقني الذي تتميز به الحقبة التي نعيش فيها . ان الأمم المتحدة ، هي المحفل الوحيد الذي نجد فيه كافة

دول العالم تقريبا ممثلة ، وينبغي أن تشترك الأمم المتحدة بفاعلية في حل المشكلات الملحة التي تواجه العالم ، وبصفة خاصة المشكلات التي تواجهها البلدان النامية .

ان الاتجاه القوى ، من جانب بلدان عدم الانحياز ، وغيرها من الدول المحبة للسلام ، نحو السلام ، يولد في الوقت ذاته مقاومة متزايدة لاستخدام القوة والعدوان وكافة أشكال السيطرة والتدخل ، وهذا يمكن في التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة . غير أنه مع هذه التطورات ، نجد أيضا أن هناك اتجاهها متزايدا من جانب بعض أعضاء الأمم المتحدة ، لازالة بعض المسائل الهامة الخاصة بالعلاقات الدولية ، من اختصاص الأمم المتحدة ، بحيث يتم تناول هذه المسائل في دائرة ضيقة مغلقة دون أن تشترك في هذه المناقشات كافة الدول الأعضاء . ان يوغوسلافيا مع غيرها من الدول العديدة الأخرى ، وخاصة دول عدم الانحياز ، كانت تثير الانتباه دائما الى هذا الاتجاه الذي يدعو للقلق .

ان التدابير الفعالة من جانب الأمم المتحدة ، خدمة لروح ونص الميثاق تعتمد فوق كل شيء على مسلك وسياسات الدول الأعضاء . فلن يكون هناك نظام دولي ، كما قضى الميثاق ، طالما ظلت بعض الدول الأعضاء تتخذ اجراءات من موقف القوة ، وطالما ارتكبت الأعمال العدوانية ضد استقلال وسلامة أراضي الدول الأخرى ، وطالما ظلت هناك أقاليم تخضع للاحتلال ، وطالما استمر الحرمان من حق تقرير المصير ، وطالما ظل الاعتماد على الدول الاستعمارية وطالما استخدم القسر من أجل تعويق التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، وطالما ظل مبدأ المساواة في السيادة منتهكاً بمختلف الذرائع ، بل لعل على المرء أن يثير مسألة مسؤولية أولئك الذين يخلقون مثل هذه المواقف . ومن المعروف للجميع ، أنه في عدد من الحالات ، فان الأمم المتحدة اتخذت قرارات ومقررات عملا بروح الميثاق ، ولكن هذه القرارات والمقررات لم تنفذ وعلى سبيل المثال الوضع بالنسبة للعديد من القرارات المتعلقة بالتطور الاقتصادي ، وخاصة استراتيجية التنمية الدولية ، وتصفية الاستعمار ، والأزمة في الشرق الأوسط ، وما الى ذلك . ومثل هذه الأمور ، قد خلقت أساسا من جانب أولئك الذين رفضوا أو قاوموا تنفيذ هذه القرارات ، وأولئك الذين تسامحوا وشجعوا على مثل هذا الموقف ، مؤكدين من بين أمور أخرى ، أن الأمم المتحدة ، لا يمكن ، ولا ينبغي أن تطبق عقوبات ضد من ينتهكون مبادئ الميثاق وقرارات أجهزة الأمم المتحدة .

ان المصالح والسياسات المختلفة للدول الأعضاء ، تجد تعبيراً لها في أعمال الأمم المتحدة . غير أن الأمم المتحدة لم تنشأ لخدمة دولة بعينها ، أو مجموعة من الدول . لقد انقضى وقت اعتبار

الأمم المتحدة جهازا للتصويت . ولقد ظل هذا الوضع هو الطابع المميز لأعمال الأمم المتحدة قرابة عقدين من الزمان ، بعد تأسيسها وذلك خدمة لمصالح بعض القوى ، الا أنه لم يخدم مصالح المجتمع الدولي . وانني أذكر أنه من خلال هذا العمل ، وهو عمل جهاز التصويت ، نجد أن هذه القوى بذاتها نجحت في منع الصين من أن تمارس حقها المشروع في الأمم المتحدة ، لأكثر من عقدين من الزمان . واليوم ، نجد أن الأمم المتحدة تقترب من تحقيق مبدأ العالمية الكامل . وقد انعكس هذا الوضع في ازدياد الطابع الديمقراطي لمطاميرها . ولذلك فاننا نجد أن عددا متزايدا من الدول تحضر الآن في الأمم المتحدة وتشارك في عضويتها ، ومن ثم فانها تهتم بالاشتراك وفقاً لمكانياتها ، وذلك من أجل حل المشكلات الدولية .

ان دول عدم الانحياز تعتقد أن الأمم المتحدة تعتبر أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتوحيد الجهود التي ترمي الى دعم التفاهم الدولي وحل المشكلات الدولية بأسلوب ديمقراطي . وتمشيًا مع ما تطيه هذه الساحة الدولية ، وفي ضوء الميثاق ، فان دول عدم الانحياز تنظم أنشطتها في الأمم المتحدة . ان سياسة عدم الانحياز ، والعمل المشترك من جانب الدول في تنفيذ هذه السياسة ، من خلال الأمم المتحدة ، قد أصبح عاملا ايجابيا وهاما في النضال من أجل اقامة عالم أفضل ، يتمتع بالمساواة .

وانطلاقا من عطنا داخل اطار دول عدم الانحياز ، فان دولتي أصرت على اجراء المشاورات على أوسع نطاق ، للتوصل الى حلول وسط بشأن المصالح الحيوية ، وينبغي أن يكون هذا هو الوسيلة الأساسية في اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة ، خاصة القرارات التي تناول الأزمات ، كما حدث على سبيل المثال في الشرق الأوسط وقبرص وغيرها من الأماكن ، والتي اضطلمت فيها دول عدم الانحياز بدور كبير في الجهود الرامية الى الحفاظ على السلام والتوصل الى حل عادل . وهذا الأسلوب ، طبق أيضا من جانب الأمم المتحدة فيما يتعلق بأمر هامة ، مثل وضع اعلان وبرنامج عمل من جانب الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، ولقد تم اقرار هذا الاعلان بعد مشاورات بين كافة الدول والمجموعات الاقليمية . وهذا الاعلان عكس مواقف كافة الدول ، ومثل هذا الأسلوب استخدم أيضا على سبيل المثال في صياغة وثائق مؤتمر قانون البحار ، ومؤتمر السكان العالمي ومؤتمر الغذاء العالمي ، وفي صياغة نصيحة لتعريف العدوان ، فضلا عن اتخاذ قرارات بشأن أمور هامة أخرى ، كانت تهتم بها الأمم المتحدة .

لذا، نرى أنه لا ينبغي حتى أغلى الدول التي لا تبدى استعداداً، أولاً تستطيع أن تفهم التفسيرات التي تحدث الآن في العلاقات الدولية، أن تتصرف لكي تمنع التقدم بأى حال من الأحوال. وذلك بأن تستخدم قوتها، أو موقفها الخاص في الأمم المتحدة، كي تمنع الأمم المتحدة من اتخاذ تدابير فيما يتعلق ببعض القضايا الهامة. إن التهديدات التي صدرت ضد الأمم المتحدة، في الوقت الذي تعتبر فيه الأداة الوحيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها لحل أهم المشكلات الدولية، إن التهديدات التي صدرت من أولئك الذين يحاولون الحفاظ على مصالحهم الخاصة، ومواقفهم الخاصة، يستند إلى عدم إيمانهم بالمساواة، وعلى استغلال الآخرين، طالما كان ذلك ممكناً. إن ذلك كله لا يؤدي قطعاً إلى دعم الأمم المتحدة، وبالتالي لا يؤدي إلى دعم السلام في العالم. اننا نرى أنه لا يمكن أن يعتبر الدفاع عن النظام العنصرى في جنوبي أفريقيا، دفاعاً عن مبادئ الميثاق، لأن هذا النظام يقوم بانتهاك قرارات الأمم المتحدة، ويواصل الاحتلال غير المشروع لناميبيا، ويتبع سياسة الفصل العنصرى، ويؤيد النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية، من خلال وجود قواته ويهدد الدول الأفريقية المستقلة. كذلك لا يمكن لسياسة القوة والمردوان والاحتلال للأقاليم الأجنبية التي تنتهجها إسرائيل أن تجد تبريراً لها، باسم نفس المبادئ. إن الأمم المتحدة، لا يمكن أن يوجه إليها النقد، لأنها تعكس من خلال قراراتها مشاعر الأغلبية من البشر، التي تحاول إنهاء مثل هذه الممارسات، التي تتنافى وأحكام الميثاق.

إن رأى القائل بأن هناك طغيان من جانب الأغلبية، وأن هناك "أغلبية من الورق" يرمي إلى النيل من حرية التعبير، وتصرفات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل حل المشكلات الدولية، على أساس مبادئ الميثاق. وبالفعل، نجد أن التصويت أثناء هذه الدورة، بشأن مسائل مثل الشرق الأوسط، وفلسطين، وجنوبي أفريقيا، وكمبوديا، وكوريا، قد دلت بوضوح على أنه لا يوجد هناك شيء اسمه "الأغلبية الدائمة" لنفس الدول التي تفرض قرارات من جانبها فقط. ولكن كل الدول أعربت عن وجهات نظرها بحرية، ووفقاً لما يخدم مصالحها. اننا نرفض المحاولات المبذولة من جانب أية دولة لأن تصف قوانين سلوكية لغيرها من الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك انطلاقاً من مبدأ خدمة مصالحها. اننا لا يمكن أن تدعم الأمم المتحدة، إلا إذا أصبحت ساحة للتعبير الحر عن وجهات النظر، وحيث نتناول فيها مشكلات الجنس البشرى، على أساس الاحترام

الكامل ، والاستقلال ، والحقوق المتساوية لكافة الدول بغض النظر عن حجمها وقدرتها الاقتصادية والعسكرية ، أو طابع نظامها السياسي .

ان تعتقد الظروف التي نعيشها اليوم ، وتكدس المشكلات التي تحاول الأمم المتحدة حلها ، يجعل لزاما على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أن تبذل جهودا بناءة خادمة لمصالح السلم والأمن ، ومن أجل توفير مستقبل أسعد للبشرية وبهذا الطريق وحده يمكن للدول الأعضاء ، أن تسهم في المزيد من دعم دور الأمم المتحدة ، وتمكين هذه المنظمة الدولية من أن تصبح أداة فعالة في حل المشكلات التي يواجهها البشر في عالم اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠